في البيان الصادر عن المؤتمر الصحفي لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي :

النظام الجمهوري أصبح ضاربا جذوره في أعماق الشعب اليمني ولا تهزه الحركات الإرهابية

نأسف للمواقف المتخاذلة التي وصلت إليما أحزاب (المشترك) إزاء العديد من القضايا وفي مقدمتما موقفها من أحداث صعدة

عقدت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي أمس في صنعاء مؤتمرا صحفيا وأصدرت البيان

في ظروف وطنية وتاريخية مهمة حافلة بالكثير من المستجدات السياسية وسلسلة من الانتصارات العسكرية على المتمردين والخارجين على القانون تنادت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي إلى عقد هذا المؤتمر الصحفى الذي تؤكد فيه على الموقف الوطني الجمهوري الوحدوي الديمقراطي الثابت للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي وموقفها من المستجدات الراهنة والإجابة عن استفساراتكم حول ما يعتمل في الساحة من التحركات غير الديمقراطية المشبوهة سواء من قبل أولئك القادمين من خلف حقائق التاريخ الذين يحاولون بالقوة العنيفة أن يبعثوا الحياة للإمامة البائدة أو أولئك المغامرين الذين يحاولون عبثاً إعادة عقارب الزمن إلى ما قبل الوحدة والديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمي للسلطة، أو أولئك الهاربين من الديمقراطية الهاربين من الشرعية الانتخابية كبوابة وحيدة للتداول السلمي للسلطة من خلال مؤتمرات وفبركات حوارية فوضوية تحاول الالتفاف على المؤسسات الشرعية الدستورية وإعادة الأوضاع إلى مربع الشرعية الثورية والاستيلاء على السلطة بشرعية انقلابية تؤكد على الحقائق التالية:-



الاستعداد للحوار مع بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع اليمني حول ما سبق الاتفاق عليه من نقاط حوارية

دعوة أبناء الوطن في الداخل والخارج إلى الوقوف صفاً واحداً لنصرة قضايا الوطن

الحوار مع (المشترك) محكوم باتفاق فبراير وليس بغيره وسنمضي مع كل المعنيين والممتمين بإجراء الإصلاحات الضرورية

الشعبى العام وأحزاب التحالف الوطني تؤكد

مواقفها الوطنية الثابتة المستندة إلى القانون

الحقِيقة الأولى: أن النظام الجمهوري قد أصِبح ضارباً جذوره في أعماق الشعب اليمني وجزءاً من نسيجه ودمه وثقافته الوطنية لا تهزه مثل هذه الحركات الإرهابية العنيفة مهما توفرت لها من المبررات التكتيكية وإمكانيات الدعم الخارجية الحاقدة وأن الخِروج على القانون كالعمالة الخارجية استنادا إلى القوة غير المشروعة لا سبيل إلا التصدي له وإخماده سوى بالاستخدام المشروع للقوات المسلحة والأمن المستندة إلى إرادة شعبية حرة تعتبر العودة إلى ما قبل الثورة 26 سبتمبر و14 أكتوبر عملية مستحيلة وغير الحقيقة الثانية: إن الوحدة اليمنية أصبحت

حقيقة راسخة رسوخ التاريخ والجغرافيا لا يمكن الانقلاب عليها تلبية لنزعات البعض التي تتصادم مع إرادة الكل وان الحوار حولها وإخضاعها للرغبات والمزايدات التكتيكية التى تتخذ من الحق مدخلأ لتمرير الباطل غير مقبول، ذلك لأن الوحدة إرادة شعب لا يمكن المساس بها بأي حال من الأحوال وتحت أي ظرف من الظروفُ ولأي سبب من الأسباب والمخرجات المطلبية، ولا بديل لأي كان سوى الفصل بين المطالب الدستورية والقانّونية القابلة للتداول والحوار، وبين الوحدة التي لا مجال فيها للحوار أو التضليل.

الْحقيقة الثالثة: أن الدولة اليمنية الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والسياسية والتداول السلمى للسلطة وحرية الصحافة وحقوق الإنسان، قد أصبحت مجموعة من المؤسسات والهيئات والسلطات الدستورية الديمقراطية المنتخبة المستندة إلى مرجعية دستورية وقانونية نافذة قد تكون قابلة للتطوير بالأساليب الحوارية الديمقراطية والسلمية من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية بدافع الحرص على الإصلاحات السياسية وحرية ونزاهة العملية الانتخابية، لكنها ليست قابلة للتجاوز أو الإلغاء من خلال مخرجات وتبريرات إنشائية يبتكرها أولئك المغامرون والمتطفلون على الديمقراطية من المتنفذين الذين يضعون أنفسهم وأحزابهم فوق الدستور والقانون بديلة للمؤسسات والسلطات الدستورية صاحبة القول الفصل في تعديل وتطوير المنظومة الدستورية والقانونية، ناهيك عن تطاولهم على الشعب وهيئته الناخبة صاحبة القول الفصل في منح الثقة وحجب الثقة للأحزاب والتنظيمات السياسية المتنافسة على التداول السلمى للسلطة بشرعية انتخابية حرة ونزيهة وشفافة، ومستوعبة للمعايير الدولية ومفتوحة للرقابة الحزبية والشعبية والدولية. إن المؤتمر الشعبى العام وحلفاءه يؤكدون استعدادهم . للحوار مع بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع اليمني حول ما سبق الاتفاق عليه من نقاط حوارية محصورة في نطاق الممكن من الإصلاحات السياسية والآنتخابية وصولاً إلى التعديلات المعقولة والمقبولة التر يمكن تمريرها عبر المؤسسات الدستورية ممثلة

بمجلس النواب الممثل لإرادة الشعب وصاحب القول الفصل في تشريع وتعديل المنظومة

الحقيقة الرابعة: أن فخامة الرئيس/ على عبدالله صالح رئيس الجمهورية وبانى صرح اليمن الجديد والمعاصر وأمجاده التاريخية العظيمة والحاصل على أصوات الملايين من أبناء الشعب لا يمكن المزايدة عليه وتحويله من صاحب دور عظيم في تحقيق منجزات بحجم الوحدة والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة إلى هدف من قبل أحزاب الأقلية الهاربة من الشرعية الانتخابية التي ما برحت تدمج بياناتها ورؤاها الطوباوية بنوع من الشخصنة السياسية الممجوجة والمستهجنة التي اعتادت قلب الحقائق وتشويه الوقائع بدافع رغبتها غير الديمقراطية الباحثة عن أطماع سياسية ومالية من خلال ما لديها من مصطلحات شمولية تتنافى مع الديمقر اطية والشرعية الانتخابية في السلطة والأطماع المنافية للعدالة في الثروة في مجتمع يمني جمهوري وحدوي ديمقراطي يؤمن بالحرية الاقتصادية والعدالة الاقتصادية الإسلامية القائمة على تعدد القطاعات الاقتصادية وتنافسها من أجل المزيد من التقدم والنهوض الاقتصادي الاجتماعي الذي يوفر قدراً من الحياة الحرة الكريمة. نقول ذلك ونخلص منه إلى أننا في الوقت الذي نولى الإصلاحات والتحديث أولوية ملَّحة في إصلاح كلَّما هو معوج من الممارسات والاختلالات نرفض الانتهازية السياسية التي تقول ما لا تفعل وتفعل ما لا تقول لأننا نحرص قدر الإمكان على تجسيد خطابات سياسية وحوارية عقلانية ومعتدلة متوازنة تقوم على التطابق بين الأقوال والأفعال وتصويب كلما هو خاطئ ومعوج من الممارسات على طريق مواصلة وتطوير بناء الدولة اليمنية القوية القادرة على تطبيق سيادة القانون والهادفة إلى التخفيف من معاناة المواطن وفي مقدمتها التخفيف من الفقر والبطالة. الحقيقة الخامسة: لقد عمل المؤتمر الشعبى العام ومعه كل القوى الوطنية الشريفة خلال الفترة الماضية على استيعاب المتغيرات والطروف على الساحة الوطنية وطبيعة الإصلاحات التي يتوجب القيام بها لإحداث التطور والنهوض الذي تتطلع إليه جميعاً في شتى المجالات، ومن أجل ذلك فقد وجه المؤتمر دعواته المتكررة للحوار وقدم المبادرة تلو الأخرى حول القضايا التي يمكن أن تخضع للحوار منطلقاً في ذلك من حرصه على إشراك كل القوى السياسية في الوصول إلى توافق حول القضايا الوطنية، غيّر أن ذلك كله قد قوبل بتعنت كبير من قبل أحزاب اللقاء المشترك، وهو ما أكدته مواقفها غير المسؤولة من الحوار والقضايا الوطنية متخذه من الحوار وسيلة لخلق الأزمات واللجوء إلى المناكفات وكيل الاتهامات للمؤتمر والسلطة، متنصلة من كل الاتفاقات والالتزامات التي قطعتها مع المؤتمر الشعبي العام في مختلف جولات الحوار

وكان آخرها اتقاق فبراير 2009م. إن المؤتمر

والدستور في التعاطى مع مختلف القضايا الوطنية، و في الوقت ذاته تحذر أولئك المأزومين من محاولة العبث بقضايا الوطن وأمنه وتطوره.. وتدعوهم إلى الالتزام بالدستور والقانون وقيم الممارسة الديمقراطية والابتعاد عن التضليل والمزايدات التى تسوقها تلك الأحزاب لتحقيق مصالح شخصية وحزبية ضيقة مستغلة الفضاء الواسع من الديمقراطية التي تعيشها بلادنا دون إن تضع ادنى مراعاة للمصلحة الوطنية. ذلك أن الحديث عن الإصلاحات والرغبات إنما يعني إصلاح وتطوير ما هو قائم وليس الانقلاب عليه كما يُحاول اللقاء المشتركُ وخليقته ما سمى بالتشاور الوطني.. لأن عملية الإصلاحات والتطور مطلوبة وستظل ما دامت هناك حياة. لذا فإن فخامة الاخ/ رئيس الجمهورية والمؤتمر الشعبي العام وبرأمجه الانتخابية (البرلمانية والرئاسية والمحلية) وبقية أحزاب التحالف الوطني والحكومة والهيئات والمؤسسات الدستورية في البلد جميعها تدعوا إلى الإصلاحات وتعمل من أجلها، مؤمنة بأهمية ذلك، لذا فقد كان المؤتمر هو السباق بالدعوة إلى الحوار والتوصل إلى وثيقة اتفاق المبادئ وقضايا وضوابط وضمانات الحوار ثم مبادرة رئيس الجمهورية التي أفضت إلى اتفاق فبراير 2009م والاستجابة لإصرار المشترك على تأجيل الانتخابات لضمان تطوير النظام السياسي والانتخابي خلال السنتين القادمين وقد أسهمت العديد منّ المنظمات الدولية العاملة في بلادنا وسفراء المجموعة الأوروبية بالوصول إلى هذا الاتفاق، غير أن المشترك وكعادته يتنكر لكل الاتفاقات ويضع العراقيل أمام تنفيذها وفيما كان عليه المضى لتطبيق اتفاق فبراير 2009م انتقل نتيجة خلافات مكونات المشترك وتبايناتها إلى

أطوار جديدة أفضت إلى وضع عشرات المطالب

والشروط وكأن الانتخابات لن تقام خلال السنتين

بل يتطلب لها عشرات السنوات لإجراء الحوار حول

الطلبات الجديدة للمشترك.. إن المؤتمر الشعبي

العام وأحزاب التحالف الوطني تعبر عن أسفها

الشديد للمواقف المتخاذلة التي وصلت إليها أحزاب

اللقاء المشترك إزاء العديد من القضايا وفي

مقدمتها موقفها من الأحداث في صِعدة، حِيث كانَ

المتوقع من أحزاب المشترك موقفا وطنيا ينسجم

ويجمع اليمنيين على عدم السماح باستمرار

التمرد في صعدة أو التعامل معه فوجئ الجميع

بما أعلنه المشترك وتشاوره اللاوطني ودعوتهم

الصريحة كما نصت عليه وثيقتهم لأطراف الأزمة

الوطنية في محافظة صعدة وفي المحافظات

الجنوبية وقى الخارج إلى حوار وطتى جاد ودعوة

السلطة إلى أن تكون ضمن الحوار ولم تعد إصلاح

المنظومة الانتخابية المدخل لكل الإصلاحات كما

كانوا يزعمون انه لأمر غريب أن يطلق المشترك

مثل تلك التقسيمات وكأنه الحكم فيما الأصل أنه

هو المشكلة. ومن حقنا وكل أبناء الشعب اليمني

أن نستغرب مبلغ ما وصلت إليه هذه الأحزاب منّ

الآخرين أي تأثير بقدر الذي سيصيب مجموع الشعب اليمنى جراء افتعالهم الأزمات وتشويه صورة هذا البلد وديمقراطيته وحريته وإعاقة مشروعه الوطني تارة عبر التصعيد الإعلامي وأخرى عبر الدعوآت والمشاريع الصغيرة. الحقيقة السادسة: وفي الوقت الذي يتسبب فيه المتمردون الحوثيون في صعدة في هذه الحرب المؤسفة التي كتبت علينا رغم إرادتنا بدافع الحرص على إشاعة وترسيخ قيم الأمن والاستقرار كمدخل ضروري للتفرغ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد سنوات من التنازلات والمساومات النابعة من حرصنا على عدم إراقة الدماء وإزهاق الأرواح في هذا النوع من الحروب العارضة ٍ .. هذه الحرب الّتي هي حرب كل أبناء الشعب بأحزابه وتنظيماته السياسية ومنظماته الجماهيرية وعشائره وقبائله ما برحت أحزاب المشتِرك تتخذ منها ومن الحرب على الإرهاب أوراقاً سياسية لتحقيق ما تحلم به من الأطماع والصفقات والمكاسب السياسية المادية والأنانية الرخيصة التي يستدل عليها من مواقفها وبياناتها وأوراقها الديماغوجية الانتهازية الفاضحة التي تتنافى مع ما هو معلن من المواقف الخارجية والعربية والإسلامية والدولية التي أجمعت عليه جميع المنظمات والهيئات الدولية آلمؤيدة لوحدة اليمن وأمنه واستقراره، ولحق الدولة اليمنية المشروع في التصدي الحازم والحاسم للأعمال الإرهابية وحركات التمرد التي تتنافي مع سيادة القانون. وإنه يدعوا إلى الأسفّ والألم أن يتزامن الإعلان عن هذه المواقف والرؤى غير الوطنية وغير الجمهورية وغير الوحدوية وغير الديمقر اطية لمعارضة اليوم التي تعد نفسها لتكون أغلبية الغد بصورة تتنافى مع ما هو نافذ من المرجعيات الدستورية والقانونية الديمقراطية، بل تتجاوز ذلك إلى التصادم الفوضوي مع ما هو مكتسب

جنون ومن تعلق بمسميات التقى فيها المتعوس

مع خائب الرجاء كما يقال وهو ما يجعلنا نصرف

النظر عن الدخول في تفاصيل حول تلك الوريقات

الصفراء، مؤكدين أنّ الحوار مع المشترك محكوم

باتفاق فبراير وليس بغيره وإننا سنمضى مع

كل المعنيين من أحزاب ومنظمات مجتمع مدني

ومهتمين ومختصين وقوى وأحزاب وشخصيات

بإجراء الإصلاحات الضرورية وفقأ لوثيقة

فبراير، مضافاً إليه الإصلاحات المتصلة بالحكم

المحلى وفقاً لبرامج المؤتمر الانتخابية (الرئاسية

والنيابية والمحلية) وفي أي وقت يفيق المشترك

من سباته ويبدي رغبته في المشاركة، فإن قلوبنا

وعقولنا ستكون مفتوحة وستكون كل هيئات

الدولة ومؤسساتها والتحالف الوطنى تواقة

لانجاز مشروع الإصلاحات كقضية وطنية. ولذا

فإن المؤتمر وبقية أحزاب التحالف الوطني يعمل

اليوم على انجاز المشروع الأولى الذي سيطرح

للناس جمٍيعاً. وحسبنا أننا في المؤتمر وعلى رأسه

فخامة الأخ الرئيس على عبدالله صالح رئيس

الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام قد آمنا

بالحوار والشراكة الوطنية ولن يصيبنا جراء تنكر

من القيم والمبادئ الأخلاقية والثورية التي توجب الوضوح في المواقف والشجاعة في المسئولية الجادة والتمسك الدائم بما هو مكتسب من الثوابت الوطنية. إن المؤتمر الشعبى العام ومعه أحزاب التحالف الوطني وهي تتابع بأسف تُلك الأعمال الإجرامية التي تُقوم بها عناصر التخريب والإرهاب والتمرد الخارجة عن الدستور والقانون في محافظة صعدة فإنها تحيى أولئك الأبطال من أبناء القوات المسلحة والأمن وكل المواطنين الشرفاء الذين يقفون إلى جانبهم في مواجهة عناصر التخريب وتشيد بالبطولات التي يسطرونها لإخماد تلك الفتنة. الحقيقة السابعة: لقد أكدت التجربة

الديمقراطية اليمنية ولا زالت تؤكد كل يوم أن أحزاب اللقاء المشترك هي أحزاب متأثرة بثقافة الشمولية تطالب لنفسها بكل الحقوق والحريات والحوارات بل تتجاوز ذلك إلى المطالبة بأكثر في مرات عديدة مما هو لها من مشروعية الحقوق والحريات الخاصة والعامة النابعة من حرص على المواطنة المتساوية في الحق الواجب في وقت ترفض فيه الاعتراف للآخرين بمالهم من الحقوق والحريات التي كفلها الدستور ونظمتها القوانين النافذة بِل ترفّض حتى إشراكها في الجلوس على طاولة أي حوارات ديمقراطية، فهي تربط حق المشاركة بما لديها من التقديرات والتصورات الخاصة إذا كانت معها في أحزاب وتنظيمات سياسية لها كل الحق وأكثر من الحق في الحوارات والمناقشات السياسية والحزبية، وإذا كآنت ضدها فلا حق لها وليس عليها سوى الواجبات لأنها تنظر للديمقراطية والحرية من زاوية أنا وحدى صاحب الحق بلا واجب يلزمني تجاه الآخرين وتجاه الوطن.. أما إذا لم تكن معى فليس لك ولا عليك سوى الواجب نحوى وفي خدّمتي.. تقول ما أقول وتفعل ما أفعل وإلا فأنَّت من الَّأحزاب المفرخة وغير الشرعية حتى ولو كنت من الأحزاب الشرعية المعتمدة. إن المؤتمر الشعبي العام وأحرِّاب التحالف الوطني وهي تستعرض جزءا يسيرا من الممارسات الخاطئة وغير المسئولة التي تقوم بها أحزاب اللقاء المشترك.. فإنها تؤكد ان المؤتمر الشعبى العام ومختلف مؤسسات الدولة ستتحمل مسئوليتها الوطنية الملقاة على عاتقها بموجب الدستور والقانون ولن تسمح لأي كان المساس بمكتسبات الثورة والوحدة ومقدرات الوطن، كما تؤكد التزامها بالنهج الديمقراطي وترسيخ الممارسات والحريات المكفولة دستوريا ودعم وتعزيز الدور الوطنى الفاعل لمنظمات المجتمع المدني كشِريك فاعلَ في مختلف الجوانب. كما تدعو كل الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدنى ومختلف الشرائح الاجتماعية إلى نشر وترسيخ ثقافة القانون والالتزام به وبالدستور باعتبارهما مرجعية الجميع للتعامل مع مختلف القضايا. وتهيب بكل أبناء الوطن في الداخل والخارج الوقوف صفأ واحدأ لنصرة قضايا الوطن وتقدمه وازدهاره والوقوف ضد كل من تسول له نفسه المساس بالمصلحة الوطنية.

أفراحنا بالثورة الخالدة هي أفراح امتلاك إرادتنا الوطنية الحرة وحياتنا العزيزة والكريمة